السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص: 44-63
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

معضلة الفساد: دراسة في الأسباب، التداعيات الأمنية والسياسية وإستراتيجية المكافحة من خلال تجربة تونس بعد أحداث 2011

The dilemma of corruption: a study of the causes, security and political implications and control strategies through the experience of Tunisia after the events of 2011

ضاوية بوزريدة*، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3
dhaouiasp@gmail.com
رياض بوريش، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3
Bouriche@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/10/12 تاريخ القبول:2019/11/20

ملخص:

يشكل الفساد أهم عنصر في الإنحطاط الذي ألم بالمجتمع وفي الخلل الذي أصاب البلاد على جميع مستوياته الإقتصادية، السياسية والاجتماعية، كما أدى إلى إضعاف دور الدولة مما انعكس سلبا على مسار التنمية وإرساء دعائم الحكم الراشد المبنية على الشفافية والمسائلة والتنافسية، وزاد من حدة التوترات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي.

من خلال هذه الورقة البحثية نحاول التطرق للعلاقة بين ظاهرة تفشي الفساد في المجتمعات وبين معطى الأمن لاعتبار أن المستهدف الأول وراء انتشار الفساد هو تهديد الأمن والاستقرار لدى الدول وبالتالي تهديد الأفراد، وذلك من خلال تناول الأسباب الدافعة لانتشار الفساد بصورة متسارعة، ثم التداعيات وهنا التركيز على التداعيات الأمنية والسياسية نظرا لأهمية الأمن والاستقرار

* المؤلف المراسل

لتحقيق سيادة الدول، ثم سياسات المكافحة من خلال تجربة تونس في مكافحة الفساد بعد أحداث 2011.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الأمن، استراتيجية مكافحة الفساد، أحداث تونس، التنمية المحلية.

Abstract:

Corruption caused the decline of societies and led to the disruption of the state's economic, social and political functions, which reflected on development and the establishment of the rule of law, and led to destabilization and security of States.

The paper attempts to address the relationship between the phenomenon of corruption and security to consider that the goal of the state is to achieve security and the elimination of corruption, and to be considered the main threat to the stability and security of States ,Finally, he tackled the experience of Tunisia in the fight against of corruption .

Keywords: Corruption, Security, Development, Tunisia after 2011, Fighting Corruption

مقدمة:

"يقضي الفساد على الديمقراطية وحكم القانون ويؤدي إلى إنتهاك حقوق الإنسان ويزعزع ثقة الشعب بالحكومة بل إن الفساد قد يقتل عندما يسمح الموظفون الفاسدون بالتلاعب في الأدوية مثلا وعندما يقبلون الرشوة تؤدى إلى وقوع أعمال إرهابية" بان كي مون الأمين العام السابق للأمم المتحدة عند إطلاق مبادرة إسترداد الموجودات المسروقة 2007.

بعد نهاية الحرب الباردة وفي أعقاب ظهور العولمة زادت الأطراف الدولية المعنية بمحاربة الفساد سواء تمثل ذلك في مجموع الدول ككيان مستقل أو في مجموع الشركات ومؤسسات حماية حقوق الإنسان والفواعل المتعددة الأطراف، والتكتلات الأمنية والإقليمية، من ضغطها على البلدان النامية لإحتواءها على نسب مرتفعة من الفساد، وتجنب إهتراء المؤسسات العامة، الأمر الذي يعيق التنمية المستدامة ويزعزع نظام الإستقرار السياسي والأمني بالنسبة للدول المعنية بالفساد وحتى الدول المجاورة لها نظرا لأن ظاهرة الفساد عابرة

لحدود الدولة الواحدة وأصبحت قضية عالمية تهدد نتائجه وآثاره الكارثية الأمن الإنساني.

مشكلة البحث:

تشمل إستراتيجيات مكافحة ومحاربة الفساد بكل مقاييسه وأنواعه ضمان تكاثف جهود الدولة الواحدة من مؤسسات وأفراد على المستوى المحلي قبل المستوى العالمي وتحقيق العدالة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية لتحقيق الأمن والإستقرار والتنمية المحلية، وإنطلاقا من خطورة الفساد على الأفراد والمجتمعات والدول التي منها الفقر، تراجع التنمية زوال دولة القانون والديمقراطية.

نطرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة العلاقة بين الأمن والفساد؟ وكيف عالجت دولة تونس هذه العلاقة بإعتبار أنها دخلت مأزق الفساد بعد نهاية الثورة ودخول مرحلة التحول الديمقراطي؟.

فرضية البحث:

كلما مست ظاهرة الفساد هياكل ومؤسسات الدولة والقطاع العام والخاص وحتى مستوى الأفراد في الحياة اليومية كان هناك انعدام للأمن والاستقرار وبالتالي حدوث إنكشافات أمنية خطيرة تستدعي تكاثف الجهود المحلية لتجاوز الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى التطرق لمكامن الفساد والآثار السلبية المدمرة لأمن وتنمية الدول.
- توضيح العلاقة التلازمية بين ظاهرة إنتشار الفساد وزعزعة إستقرار العالم.
- إبراز تجربة تونس في مكافحة الفساد من خلال الآليات والإجراءات القانونية والسياسية.

منهج البحث: قد إعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لجمع البيانات مشكلة الدراسة وتحليلها.

الفساد: الإطار المفاهيمي.

1- تعريف الفساد.

يشق لفظ الفساد Corruption من الفعل اللاتيني Rumpere بمعنى الكسر أي أن شيئا ما تم كسره، هذا الشئ قد يكون سلوكا أخلاقيا أو إجتماعيا إو إداريا، والفساد له معان عديدة في أوسع الصور يمكن القول أن الفساد: "يتمثل في سوء إستخدام المنصب لغايات شخصية ويشمل ذلك الرشوة والإبتزاز، وفي هذه الحالة يدخل في العملية طرفان أو أكثر وقد يكون فرديا في حالة الأعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول الرسمي القيام بها بمفرده ومن بينها الإحتيال، الاختلاس، المحسوبية، إستغلال النفوذ"(الخزرجي، 2011، ص29).

ويعرف معجم أوكسفورد الفساد بأنه" إنحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة" وقد يعني الفساد التلف إذ إرتبط المعنى بسلعة ما وهو شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة".

ويعرف روبرت تيلمان الفساد على أنه" ذلك الذي يسود في بيئة تساند فيها السياسة العامة للحكومة نظامها بيروقراطيا وتتم المعاملات في سرية نسبية ولا تقرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقراب من غير ذوي المؤهلات والخبرات و ما إلى غير ذلك"(شرون، ص58).

وقد حضيت ظاهرة الفساد بإهتمام المؤسسات الدولية المختلفة والتي قدمت عدة تعاريف منها:(شرون، ص31).

تعريف منظمة الشفافية الدولية Transparency international التي تأسست عام 1993 على أنه" سوء إستخدام الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية"(Corruption perception in dex 2017.in WWW .transparency.org) ، وقد قدمت المنظمة نوعين من الفساد:

1- الفساد بالقانون According to rule corrupion وهو مايعرف بمدفوعات التسهيلات التي تدفع فيها رشاوي للحصول على الأفضلية في خدمة يقدمها مستلم الرشوة وفقا للقانون.

2- الفساد ضد القانون Againrt the rule corruption وهو دفع رشوة للحصول من مستلم الرشوة على خدمة ممنوع تقديمها.

تعريف البنك الدولي" الفساد هو دفع الرشوة أو العمولة المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات"(هيئة النزاهةwww.nazaha.iq).

تعريف إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب أو إساءة إستغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإعتقال توقعا لمزية أوسع للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر(Anti. Corruption Tool Kit.2001 .p195)

وقد تطور مفهوم الفساد فبينما كان مفهوم الرشوة التقليدي في كونه مالا نقديا غير مشروع يتم تداوله بين طرفين معنيين هدفه تسهيل أمر أو جلب منفعة غير مشروعة إو إستغلال نفوذ لإحقاق الباطل، أما الأن لم يعد هذا المعنى هو المرادف للفساد فمع العولمة والإنفتاح على عالم الأسواق وحركية رؤوس الأموال حدث تطور مماثل لمفهوم الفساد الذي تضمن بالإضافة لما كان عليه العمولة والتسهيلات المئوية (داود، ص65).

الفساد ظاهرة سياسية إقتصادية إدارية إجتماعية تكمن بالأساس في إستغلال السلطة أو النفوذ من أجل تحقيق مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير شرعية.

تجلت صور الفساد وأشكاله في العديد من المستويات والتي تختلف بحجم الفساد الذي تتضمنه وتتحد فيما بينها لتمثل صورة كاملة لظاهرة الفساد، ونذكر منها:

الفساد السياسي: إن هناك علاقة طردية بين الفساد السياسي وإرتفاع معدلات الفساد في دوائر الدولة والقطاع العام وتتعدد صوره وإنتشار الوساطة والمحسوبية من جهة وبين النظم السياسية المعتدلة وإنخفاض معدلات الفساد حيث الصحافة الحرة وكشف الفساد والمفسدين والمساءلة من خلال القوانين الصارمة التي يتم تطبيقها على نحو عادل بين المواطنين (بركات، 2006)،

وهو أوسع الميادين التي يدخلها الفساد، بل يمكن إعتباره الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد وذلك عائد بطبيعة الحال إلى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يتحكم في مصائر ماليا وثقافيا وتربويا وغير ذلك ، ويمكن إعتماد تعريف هيئة الأمم المتحدة للفساد السياسي " إستغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"(الجيوس، 2003).

ويساهم الفساد السياسي في إضعاف نظام حكم المجتماعات المتناحرة مما يؤدي إلى الحرب الأهلية، الإستقرار السياسي وتردي الأمن مايشجع على تفشي الفساد، القرارات السياسية مايضر المصالح الوطنية، النمو الإقتصادي ما يعيق تطوره (الربيعي، 2014).

ومن بين الأشكال المألوفة للفساد السياسي شراء الأصوات وتزوير الإنتخابات والقيام بحملات سياسية وتمويل الأحزاب بصورة غير قانونية وغير نزيهة، وسوء إستخدام الممتلكات العامة في العملية السياسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008، ص8 aciac.org/publications)، ويمكن إدراج الفساد الإداري والمالي ضمن الفساد السياسي لإعتباره الأشمل والمؤدي إلى كل أنواع الفساد.

الفساد المالي والإداري: ويعرف بالإنحرفات المالية والإدارية والوظيفية أو التنظيمية والمخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهامه في منظومة التشريعات وإستغلال المناصب المشغولة من قبله والصلاحيات المخولة إليه في الوظائف العامة ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي والرقابي في الدولة ومؤسساتها، وهو الفساد الذي ينشأ بسبب سوء التخطيط وتغلب المصالح الفردية ومحاولة الكسب السريع على حساب المصلحة العامة (بشرى، 2007).

الفساد الإقتصادي: وكغيره من أنواع الفساد هو يعمل على الحصول على أرباح مادية عن طريق طرق ملتوية خارقة للقانون، ويختص بالجانب الإقتصادي للدول إذ يسلط أصحاب رؤوس الأموال الجشعين على مصادر الحركة التجارية في البلدان ذات الفساد الكبير خاصة (الخزرجي، ص125).

الفساد الأخلاقي والإجتماعي: وهو السلوك الذي يحسب على شخصية الفرد بالدرجة الأولى حيث يتمثل في مجمل الإنحرافات الأخلاقية المتعلقة بالسلوك داخل منظومة المعاملات اليومية ويشغل مساحات من المجتمع، ويتم بفعل جماعي تقريبا من بينها إطلاق إشاعة تشويه الحقائق وغيرها من السلوكات اللاأخلاقية (صالحي، 2009).

2 - أسباب إنتشار الفساد.

لابد من أسباب وراء بروز ظاهرة الفساد في المجتمعات إذ أنها ظاهرة منتشرة في أغلب مجتمعات العالم وتعرقل بشكل مباشر عمليات التقدم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية فيما يعم التخلف والإنهيار في المجتمع وتكون فرصة تحقيق التنمية ضعيفة جدا ومن هذه الأسباب:

طبيعة أنظمة الحكم الإستبدادية: يمكن القول أن عوامل مختلفة وراء شيوع هذه الظاهرة منها عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل أنسب إلى غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وسلطة القانون والتشريعات تحت وطأت التهديد بالقتل والإختطاف والتهميش والإقتصاد الوظيفي، وهناك عامل آخر يتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية وحق المشاركة التي يمكن أن تساهم في ظاهرة الفساد، فشيوع الإستبداد والدكتاتورية يفضي إلى تفشي الظاهرة (بركات).

غياب المحاسبة وضعف النظام القضائي: معظم الدولة المتقدمة والمتطورة تستمد قوتها من الأنظمة القضائية الفعالة والعادلة ومستقلة، أما في غياب هذه الأنظمة القضائية وغياب المسائلة ستبرر بشكل فعال عوامل إنتشار الفساد ومظاهر التجاوز في ظل ضعف التدابير القانونية وغياب لغة لاسلطة فوق القانون(هيئة النزاهة).

ضعف الأجهزة الرقابية والتفتيش في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص: إن من أهم أسباب تفشي ظاهرة الفساد ضعف أو عدم وجود أجهزة رقابية أو تفتيشية قوية تستطيع بسط إجراءات الضبط الداخلي على كل المرافق الصحيحة بحيث لايمكن إختراقها من المستغلين على أن تساعد هذه الأجهزة على مراقبة

وتقويم أية إنحرافات تظهر من خلال العمل مما يساعد على تحجيم دور الفساد لاحد منه.

إنهيار مستويات المعيشة للفرد داخل المجتمع: إن سوء توزيع الدخول بين أفراد المجتمع وخاصة الدول الفقيرة يساعد بشكل كبير على بروز ظاهرة الفساد إلى الحد الذي تحدث فيه فوضى إجتماعية ناشئة عن الإحساس بعدم العدالة في الوضع الإقتصادي والمعاشي.

تفشي المحسوبية في المناصب الحساسة: من أبرز عوامل إنتشار الفساد في الإدارة العامة وجود قيادات إدارية وصلت للسلطة بقرارات تقع ضمن قاموس المحسوبية وهي غالبا ماتكون غير كفوءة أو متخصصة في مجال عملها وهذا مايؤدى إلى بروز سلسلة الإدارة السلبية (هيئة النزاهة).

إنخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين: مما يعزز إنتشار الفساد إذ يضطر الموظفين في ظل إنخاض الأجور على قبول بالرشاوي كوسيلة لتلبية حاجياتهم، وتحذر إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي من مخاطر التخفيض الشامل لأجور الخدمة المدنية الذي يمكن أن يؤدى إلى إرتفاع حالات الفساد (محمد، 2013، ص4).

التداعيات الأمنية والسياسية لظاهرة الفساد ومداخل معالجته.

الفساد يؤدي إلى الفقر والجهل والمرض ووفاة الملاين من البشر، وهو بذلك من مهددات الأمن والإستقرار السياسي والإجتماعي والفساد كما يقول Wolfowiz "هو السبب الرئيسي وراء فشل الحكومات، إذ يشكل الفساد اليوم أحد أكبر مهددات التنمية في كثير من دول العالم، إنه يضعف النظم الأساسية ويشوه الأسواق ويشجع الناس لإستخدام مهاراتهم وطاقتهم بطرق غير منتجة".

1 -**التداعيات السياسية.**

لا تقتصر النتائج الوخيمة للفساد على الدول العجزة والنامية فقط بل تتحدى حدود الدولة لتمس الدول المتقدمة أيضا فتخفض من معدلات الدخل المعيشي وتساهم على تفاوت الدخل بفعل الثراء غير مشروع نتيجة سلوك بعض الناس (بشرى، ص38)، أما على المستوى الدولي يؤدى الفساد إلى تشويه التجارة

العلمية والإستثمارات ويسهل إرتكاب الجرائم المنظمة العابرة للحدود الدولية مثل الإتجار في المخذرات، غسيل الأموال الناتجة عن الأنشطة الإجرامية، وكلها آثار تهدد إستقرار المجتمعات وأمنها، وتعرض التطور الاقتصادي والإجتماعي والسياسي على مستوى العام لأخطار يصعب مواجهتها متى ترسخت قوى الفساد وتجاوزت حدود السلطة.

يؤدي الفساد إلى الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها فانتشاره يؤدي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيق لأهدافه الرسمية ما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية وضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين (حسين، 2014، ص138).

عدم الإستقرار السياسي: عندما يشيع الفساد في الدول المرتبطة بمعاهدات أو قروض خارجية فهي تكون ملزمة بشروط جزاء إذا ماخلت بها يترتب عليها نتائج وخيمة منها فقدان الدولة لسياستها من خلال تحكم وتدخل تلك المؤسسات أو الدول المقرضة بسيادة تلك الدول، فالمفسدون يوجهون القروض إلى مشاريع لاتمت بالصلة إلى التنمية والتطور أو قد توجه حسابات خاصة لأعضاء النخب السياسية، وتشير الإحصائيات إلى أن خسارة كبيرة للأموال المقرضة ومن ثم عملاء المؤسسات والدول المقرضة شروطها على الدول المقرضة تحسبا لأي تسرب لهذه الأموال، وأدى ذلك إلى تعالى الأصوات المنادية بالإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى التقليل من دور الدولة وإسقاط ثقل هذه الإصلاحات على كاهل المواطنين مما أدى في كثير من الأحيان إلى القلاقل ومن ثم زعزعة الإستقرار فيها (داود، ص 81).

التأثير على صناع القرار السياسي: يؤدي الفساد إلى إفتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين الفاسدين في إتخاذهم للقرارات السياسية التي تؤثر في مصير الوطن، وهذا ناتج عن تركز السلطة لدى قمة جهاز الدولة وغياب حكم القانون مما يؤدي إلى إتخاذ قرارات سياسية خطيرة من جانب رئيس الدولة من دون تشاور أو الإستفادة من أجهزة ومراكز البحث التي يمكن أن تقدم معلومات مفصلة عن الواقع الذي تواجهه الدولة في مجال محدد وعن بدائل صنع القرار وعن تكلفة كل منها، وعن النتائج المترتبة على أن أمنها مما قد

يكلف الدولة عقوبات دولية رسمية أو دفع تعويضات مادية يكون الشعب بأمس الحاجة إليها (داود، ص72).

الإنكشاف أمام القوى الخارجية: يعمل الفساد على إضعاف الدولة ويجعلها أكثر إنكشافا أمام القوى الخارجية، فهو يقلل من قدرتها التساومية مع الشركات الدولية ويفتح الباب أمام تمرير هذه الشركات لعقود غير متوزانة مع كبار المسؤولين في الدولة مما يصعب عليها الدخول في علاقات مع دول أخرى نظرا لعدم إستقرارها وعدم التنبؤ بقراراتها المستقبلية.

2 - **التداعيات الأمنية.**

يشكل الفساد تحديا مهم أمام التنمية فمن شأن إنهاكات حقوق الإنسان وعدم إحترام السلطات الدستورية إعاقة برامج تعزيز الأمن الإنساني والحد من الفقر، فمن الواضح أن الفساد أسهم في إخفاق الدولة وإشاعة عدم الإستقرار والفقر ونشوب الحروب الأهلية على الموارد في عدد من الحالات، وتشير تجارب البلدان التي تعاني من النزاع أو التي تعافت منه إلى أن الفساد يعد عاملا رئيسيا يقود الدول الضعيفة إلى الإخفاق ومن الممكن أن يؤدي الفساد إلى النزاعات العنيفة في سياق الأنظمة القائمة على توارث الحكم والتي تتهاوى في ظل الصدمات والضغوط المحلية والدولية الداعية إلى اجراءات، ويرى فليب لوبيلون" أن الفساد يعد جزءا من النسيج الإجتماعي والسياسي ومن ثمة يمكن أن يتولد النزاع من التغيرات التي طرأت على نمط الفساد أكثر مما يتولد الفساد نفسه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص10).

الفساد يؤدي إلى التوترات والإنكشافات الأمنية ويشكل عقبة أمام تحقيق السلام، فغالبا ماينظر إلى الفساد على أنه عامل رئيسي في إضعاف إستقرار البلدان ويشير توافق واسع على أن البلدان والمناطق التي تعاني من عدم الإستقرار السياسي والأمني أو يهددها النزاع هي عرضة على وجه التحديد لأنواع معينة من الفساد مثل تهريب البضائع الممنوعة، الإتجار بالسلحة وتجارة المخذرات، الهجرة غير شرعية، إنتشار واسع للعمليات الإرهابية نتيجة الفساد.

تحول الفساد من هاجس وطني أو إقليمي إلى قضية سياسية عالمية أدرك العالم خطورتها وازداد قلقه وتضاعفت مخاوفه ازاء تداعياتها وعواقبها وإستقر

في يقينه الحاجة الماسة إلى سياسات فعالة للتصدى لها من خلال تعاون إقليمي ودولي جاد لا يقتصر على الحكومات بل يمتد إلى المنظمات الدولية والإقليمية وإلى المجتمع المدني بمنظماته غير الحكومية وقطاعاته الصناعية ومؤسساته المصرفية (بشرى، ص39)، بالإضافة إلى الآثار الإقتصادية والإجتماعية المترتبة عن إنتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات.

3 - **مداخل معالجة الفساد.**

بما أن للفساد آثار كبيرة على أمن الأفراد والمنظمات والمجتمع، وبمأن الممارسات المنحرفة والفاسدة تعرقل جهود التنمية وتعيقها لابد من الإعتماد على دعائم أساسية للواقية والمعالجة (حسين، 2014، ص139)، وضرورة البدء بإستئصال ومحاربة الفساد السياسي بوصفه مظهرا من مظاهر الفساد الكبير الذي يخفى وراءه حالات فساد إقتصادي، إجتماعي ومؤسسي.

- تعدد أشكال وأصناف الفساد وكثرة المسببات وتنوع ممارسيه الأمر يتطلب معرفة هذه الجوانب لغرض وضع معالجة مناسبة له.
- إنتقال حالات الفساد والممارسات الإدارية المتلاحقة من الأساليب العشوائية إلى الأساليب العلمية والممنهجة لأن عصابات الفساد صعبة المنال وتستغل الثغرات القانونية دائما.
- شمولية ظاهرة الفساد إذ أنها أصبحت ظاهرة تواجه مختلف الشعوب والأمم والدول لذلك ينبغي تفعيل آليات دولية لمحاربة هذه الظاهرة، وقد تكون منظمة الشفافية الدولية وإجراءات صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة أحد الأذرع المهمة المساعدة في مكافحة الفساد على الصعيد الدولي.

وبصفة عامة هناك العديد من الإجراءات والخطوات والسياسات التي يمكن من خلالها مكافحة الفساد ومن أهم هذه الإجراءات (حسين، ص140)

- وضع عقوبة قاسية لمرتكبي الفساد بأشكاله المختلفة لكي يكون هناك رادع أمام باقي من يقومون بالفساد.

- اللجوء إلى الشفافية في كل الجهات الحكومية التي تتعامل مع الشعب حتى لا يكون هناك مجال للرشوة.
- إعطاء دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في كشف وفضح قضايا الفساد.
- تعيين مؤسسات الأجور والمداخيل ولاسيما للفئات التي تتعامل مع الشعب من الموظفين العموميين.
- تفعيل قواعد الديمقراطية ودولة القانون والتخلص من الأنظمة التسلطية المستبدة التي تقهر الشعب بدلا من تحفيزه على العمل والكسب الجيد من وراء العمل.
- تطوير نظم إختيار وتعيين الموظفين وترقيتهم والتوصيف الدقيق والعلمي للوظائف.
- التركيز على الجانب الأخلاقي وتفعيل القيم الدينية الأخلاقية المرتبطة بإستقامة الفرد والإتجاه نحو إعداد مثاق أخلاقي لكل المهن.

الفساد والتجربة التونسية بعد الثورة.

يعتبر الفساد قوة مزعزة للإستقرار في دولة تونس تلقي بظلالها على كل مستويات الحياة، إنتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع مست كل الأجهزة الحكومية والمؤسسات بفروعها الإقتصادية والسياسية، فأصبح مرض ينخر في جسم الإدارة والمجتمع (كرعود، 2013، ص36)، في السابق كان الرئيس زين العابدين بن على يحتكر السلطة هو وأركان حكمه فنتشر الفساد في الوسط التونسي، لكن الآن إنتشر بصورة أكبر، حيث أطلق المجتمع المدني العديد من المبادرات وإتخذت الدولة إجراءات قانونية كثيرة لمكافحة الفساد.

1- عوامل الفساد.

قبل التطرق لأهم العوامل التي ساهمت بزيادة وتيرة إنتشار الفساد في دولة تونس هناك تعريف للفساد حسب القانون التونسي في المادة الثانية من مرسوم 2011 - 120" الفساد هو سوء إستخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة

للحصول على منفعة شخصية"، هنا يشمل الفساد كل جرائم الرشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام والخاص، الإختلاس والتبذير والغش والإستلاء على الأموال العمومية وسوء إستخدام السلطة وغسيل الأموال.

تحكم النظام وأتباعه في ثروات البلاد: بحيث حكم بن علي ثروات البلاد ثلاث عائلات (الطرابلسي، بن عياد، ابن ادير) وجيمعها لها علاقات مع بعضها البعض بالإضافة إلى إمتلاك شركات الإتصالات والإنترنيت والسياحة ومساحات زراعية شاسعة، وذلك ما مكنه من إمتلاك السلطة شبه كاملة على المقدرات الإقتصادية للبلاد، وقد بلغ حجم الفساد مراكز متقدمة عالميا وذلك وفقا لمؤشر مدركات الفساد CPI، وكانت مراكز تونس في السنوات الثلاث الأخيرة لنظام بن علي كما سظهر في الجدول التالي(مؤشر مدركات الفساد تونس 2008 -2010) .

السنة	مؤشر الفساد	الرتبة عالميا
2008	4،4	62
2009	4،2	65
2010	4،3	69

المصدر: Transparency International corraption perception ,Index 2008,2009,2010.

هذا بالإضافة لعمليات الخصخصة التي قام بها نظام بن علي خلال فترة مابين (1987 - 1994) والتي تم فيها خصخصة 179 شركة من القطاع العام مقابل 2359 مليون دينار تونسي، وهو مايعتبر مبلغا ضئيلا مقارنة بحجم تلك الشركات والتي ثبت فيما بعد أن المستفيد الأول منها كانت أطراف تونسية مقربة للنظام (Hibou 2006).

- تباين معالجة الفساد من طرف المختصين وهذا راجع لأن تونس تقف أمام طريقيتين أولهما تسوية قضية الفساد في الماضي والثانية إستئصال الفساد المتواصل الراهن، ركزت الحكومة على الطريقة الثانية خلال سن التشريعات لتحديد الأطراف الفاسدة المستفيدة من الفوضى مابعد الثورة أمام عدم قابلية

العديد من قوى المجتمع المدني لإستعداد لغلق الفصل المتعلق بين علي ولاتزال تسعى لفرض قبضة العدالة على الجرائم السابقة.

-أن الإجراءات الحكومية المناهضة للفساد طورت من فوق إلى تحت وليس من تحت إلى فوق، فقد إنبثقت الجهود الأولية الكبرى في هذا المجال (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة الحقيقة والكرامة) من ثنايا عملية تشاورية شاملة للجميع في الحكومة والمجتمع المدني والراي العام، هذا في حين الجهود الأخيرة (قانون المصالحة الإدارية والحرب على الفساد) تحايلت وهمشت الآليات السابقة التي إستندت على الإجماع، لذا تفقد مثل هذه المبادرات إلى المقبولية الشعبية التي تعتبر جوهرية لتمكيم الإصلاحات في شق طريقها إلى النجاح (العربية، 2017 ، www.alarabiya.ne).

2- الآثار والمضاعفات السياسية والأمنية للفساد في تونس.

- الآثار السياسية: تكمن مضاعفات الفساد في ضربة ثقة المواطنين بحكوماتهم وتساهم في تدهور لخدمات العامة، هذا التآكل في الثقة واضح جدا في تونس حيث تهاوت الثقة من 62% عام 2011 إلى 16% عام 2014 وفي إستطلاع أجراه المعهد الجمهوري الدولي في أوت 2017 أعطى 31 % و 41 % من المستطلعة آراؤهم حول القائد السبسي ورئيس الوزراء يوسف شاهد تقدير (مستحسن أو مستحسن إلى حد ما) وهذا ماسجل هبوطا من معدل 43% للسبسي و44% للشاهد في ديسمبر 2016. (العربية، 2017)،

يؤدي الفساد عموما إلى تقليص نوعية مؤسسات الحكومة خاصة منها البيروقراطية، فحين يعتاد البيروقراطيين على ممارسة الفساد يصبح من الصعب تنفيذ سياسات عامة أفضل لمصلحة الدولة والمواطنين، وبحسب دراسة صدرت عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية في 2015 يعتقد 70% من التونسيين أن الفساد هو وسيلة لتسهيل المعاملات اليومية، وهذا ماجعل من الصعوبة بإمكان تنفيذ جهود الفساد على المستوى الإداري وتوظيف مرشحين أقوياء للمناصب الحكومية.

- الآثار الأمنية: يهدد الفساد الأمن بشكل مباشر من خلال توفير فرص لمهربي الأسلحة والمخذرات والإتجار بالبشر وإدخال سلع غير قانونية للبلاد، هذا في

حين إن إجراءات الرقابة متهاونة على الحدود الناتجة عن تفشي الرشوى يمكن أن تسهل من عملية غسيل الأموال وتساعد بالتالي على تفشي الإرهاب وتنفيذ هجمات إرهابية وماغير ذلك، حيث يتحدث محلل تونسي عن مسألة الحدود التونسية الليبية" أنه طالما هناك جمارك فاسدون يعملون مع المهربين ستبقى الأسوار الحدودية دون جدوى".

يشير تقرير لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2015 أن هناك مخاطر الفساد مرتفعة في قطاع الأمن والدفاع في دولة تونس بسبب غياب الشفافية والتدقيق في مجالات الشراء والرقابة المؤسسية والمحاسبة، كما ثمة نقاش عام ضئيل حيال الصناعات العسكرية ما قد يفسر عن تآكل الثقة بين قوات الأمن التونسية وبين المواطنين، وعلى حد قول جيسيكا سي تيتس Jessica.c.Teets واريكاشينويث Erica Chenoweth بأن الإرهابين يتحمسون من وجود الفساد لأنه يكون بمقدورهم حينها تجنيد الشباب استنادا إلى فكرة بأنهم يقاتلون قادة فاسدين، كما قد تمنو الجماعات الإرهابية من خلال هجومها على الدول الفاسدة لأن هذه الأخيرة غير متسقة في تطبيقها لحكم القانون وفي حين أنه ليس ثمة دليل مباشر يربط الفساد بالإرهاب في تونس إلا أن الجماعات الإرهابية وعناصر أخرى تواصل إستهداف البنى التحتية الإقتصادية والمؤسسات السياسية في البلاد، كما حدث في هجمات متحف باردو ومنتجع سوسة في مارس عام 2015 (العربية 2017).

3- الإجراءات القانونية لمحاربة الفساد في دولة تونس.

دأبت تونس على إستخدام مختلف الأدوات التشريعية للتصدي للفساد المترتب قبل ثورة يناير 2011 وردع أي نشاط مستقبلي من هذا النوع وعلى الرغم من أن القانون الإنتخابي للعام 2011 المرسوم 1089 لم يربط مباشرة بالفساد إلا أنه منع بعض المسؤولين السابقين في عهد بن على وحزبه خوض المعركة الإنتخابية.

إلى حدود بداية سنة 2011 ظلت تونس على منهجها التقليدي القائم على الإنخراط في جميع الإتفاقيات الدولية التي تتباها بها الدول على أساس أنها من علامات التحضر والتقدم، دون وضع آليات حقيقية لتنفيذها، وفي هذا الصدد تمت المصادقة منذ عام 2008 على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

كما وقعت سنة 1998 مراجعة المجلة الجزائية في إتجاه توسيع تجريم الأفعال المكونة لجريمة الرشوة في أشكالها الجديدة وخاصة منها إستغلال الوظيفة أو الوسائل التي هي ملك الإدارة للقيام بأنشطة خاصة تدر أرباحا على صاحبها، غير أن الخطوة الحاسمة التي خطتها تونس وقعت بعد الثورة على إنشاء لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة (الورفلي، 2014، ص7).

وتم بعد ذلك احداث هيئات مكلفة بمعالجة إرث الفساد الموروث عن النظام السابق وهي لجنة تقصي الحقائق حول الفساد والرشوة ولجنة المصادرة ولجنة إسترجاع الأموال المهربة إلى الخارج علاوة إلى لجنة التصرف في الأموال المصادرة. غير أن الرؤية الإستراتيجية للمسألة حملت العمومية إلى أحداث هيئة قادرة لمكافحة الفساد تحل محل لجنة تقصي الحقائق.

بعض الإجراءات القانونية التي سندت عليها الحكومة التونسية بعد الثورة للحد من ظاهرة الفساد (الورفلي، ص 7):

- 18 جانفي 2011 قضي مرسوم 2011 تشكيل لجنة وطنية لتقصي حقائق الرشوة والفساد.
- 14 مارس 2011 نص المرسوم 2011 _15 على مصادرة أملاك وأصول نظام بن علي خلال فترة 1978 -2011.
- 24 نوفمبر 2011 تم إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رسميا.
- 24 ديسمبر 2013 نص القانون الأساسي 2013 -53 على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة لتحقيق في الجرائم الإقتصادية وإنتهاكات حقوق الإنسان التي إرتكبت بين عامي 1955 - 2013 .
- 22 فيفري 2017 أعلن رئيس الحكومة يوسف شاهد الحرب على الفساد.

لقد عرفت تونس ثورات عارمة في فترات متقطعة من تاريخها كان البعث عليها هو التصدي للفساد الذي إستشرب في بعض المراحل ومنها ثورة 14 جانفي 2011، وقد تبين تقارير الهيئات الوطنية والدولية مثل التقرير المشترك بين البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والإتحاد الأوروبي أن ثلاث مؤسسات رقابية تقوم بدور مكافحة الفساد وهي الرقابة العامة للمالية، هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية، هيئة مراقبي أملاك الدولة.

هيئة مراقبي أملاك الدولة: تتوفر 110 مراقبا وقد حررت 300 تقرير رقابة سنة 2010 على إثر عملية رقابة منها 117 مراقبة معمقة، وقد إنتهى عمل الرقابة العامة للمالية إلى إحالة 13 ملف إلى النيابة العمومية خلال 3 سنوات 2006 - 2008 (الورفلي، ص 5).

لجنة تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد: توصلت اللجنة نحو 10,000 إعلام درست منها 5،000 وأحالت 322 ملفا إلى القضاء تتعلق بكثر من 1200 شخصا ويتعلق الأمر بأضخم الملفات من حيث عدد الأشخاص المعنيين ومن حيث قيمة الأموال المشتبهة في نظافتها، كما حجزت اللجنة مبالغ مالية منها أكثر من 40 مليون دينار بقصر سيدي ظريف كان ملك الرئيس السابق وعائلته.

تشير الدراسات والكتابات التي نشرت في تونس بعد ثورة 14 جانفي إلى أنه على الرغم من تعدد هياكل الرقابة الداخلية والخارجية فإن درجة الرضا عن عمل هيئات الرقابة ومكافحة الفساد ونتائجها محدودة جدا وعلاوة على إحداث المزيد من الهيئات الرقابة والتدقيق والمكافحة، يتجه التفكير في مراجعة بعض جوانب المتعلقة بالقواعد الأصلية لظاهرة الفساد (الورفلي، ص 14).

ومن بين بعض الآليات والحلول للتصدي للفساد نجد منها:

حق الأفراد في التطلع على الوثائق العمومية: وقد نتج عن هذا التوجه مفهوم الحكومة المفتوحة Open Government أي حكومة الشفافية التي لاتخفي أمالها على الأفراد والمجتمع المدني، حيث تشير المادة 13 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مشاركة المجتمع أي حق مكونات المجتمع المدني في الإطلاع على الوثائق المتعلقة بالفساد وبكفية إتخاذ القرارات داخل مسالك الحكومة، ويمكن بناء على ذلك تقسيم أوجه المشاركة للمجتمع بحسب أصناف المعلومات المتعين توفيرها للعموم وهي كمايلي:

- تعزيز الشفافية فيما يتعلق بمعرفة كيفية إتخاذ القرارات داخل أجهزة الدولة، ففي تونس مثلا جرى العمل على نشر القوانين والأوامر الرئاسية بإستثناء بعض الأوامر والقرارات الوزارية ذات الصبغة العامة (الورفلي، ص23).
- ضمان تسير حصول الناس على المعلومة بصفة فعلية.

- العمل التوعوي ويتمثل في القيام بأنشطة تحسيس وتوعية تهدف إلى تنبيه فئات المجتمع إلى مخاطر الفساد ومصادره.
- ضمان حرية نشر المعلومة وتداولها.
- ضمان تبليغ المعلومة حول آليات مكافحة الفساد.

تطور دور المجتمع المدني: بحيث أصبح أكثر حركية وحيوية في مكافحة الفساد، ويبرز ذلك من خلال المبادرات المتعددة الرامية إلى مساعدة السلطة العامة أو حتى القيام بالتحريات وجمع المعطيات، وقد نشأ عدة جمعيات ومنظمات مدنية بلغت حوالي 1400 جمعية منها محلية وأخرى مرتبطة بمنظمات دولية، وتهدف هذه الجمعيات إلى مكافحة الفساد ونشر قيم الإستقامة والنزاهة والشفافية والإدارة الرشيدة وحكم القانون والمحافظة على المال والبيئة والطبيعة (الورفلي، ص 19).

من خلال تجربة تونس في مكافحة الفساد نلحظ أن منظومة المكافحة لاتعطي كافة المجالات الفساد بنفس درجة الإهتمام، وأن هذه الآليات محدودة الفعالية مع رقابة ضعيفة ولمعالجة هذه الرهانات وجب على الحكومة التونسية إنفاذ القوانين القائمة على مبدأ الإلتزام به، إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية صياغة وتطبيق إجراءات الفساد لضمان أن تحظى الإصلاحات بالقبول الشعبي، أيضا إعطاء أولوية لإنشاء محكمة دستورية وضمان إستقلال القضاء للقضاء على الفساد، فك العزلة عن المناطق النائية والقيام بمشاريع تنموية للنهوض بالإقتصاد الوطني.

خاتمة

يعتبر موضوع مكافحة الفساد من القضايا الأساسية المطروحة في الأجندات الدولية لمختلف الحكومات والمنظمات المهتمة والناشطة في مجال مكافحة الفساد، ويمكن القول أن هذه الظاهرة خاصة منها الفساد في شقه السياسي الذي نشأ في الطبقة السياسية والذي هو مستوطن في كثير من الدول العربية، تفشت بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة مع العولمة والإنفتاح على الحدود وبروز تهديدات ومخاطر أمنية جديدة كانت القالب المناسب لتنامي هكذا ظاهرة، حيث تحتاج هذه الدول إلى جهود جادة وفعالة محلية ودولية لمكافحة والتصدي

لهذه الظاهرة الخطيرة التي تؤدى بالضرورة إلى تزايد المشاكل الأمنية والسياسية وتعد عامل محفز للتوترات الأمنية والعمليات الإجرامية وبالتالي تعرقل مسار التنمية الذي يدفع بوتيرة الحياة في أي دولة.

هنا يمكن القول أن العلاقة بين الفساد والأمن والتنمية علاقة تلازمية ترابطية أي كل ما إنتشر الفساد عمت الفوضى وحتمية زعزعة الإستقرار وإختراق أمنها القومي حيث تنتشر كل مظاهر الإجرام العابرة للحدود وتراجع التنمية والتي تؤدى في حدوث ثورة على الفساد كما حدث في تونس أو النزاع المسلح كما هو الحال في ليبيا التي لاتقل عن القول بأنها نزاع مدمر ضد الفساد الذي نخر بالطبقة السياسية خاصة.

من خلال تجربة تونس في مكافحة الفساد نلحظ أن منظومة المكافحة لاتعطي كافة المجالات الفساد بنفس درجة الإهتمام، وأن هذه الآليات محدودة الفعالية مع رقابة ضعيفة ولمعالجة هذه الرهانات وجب على الحكومة التونسية إنفاذ القوانين القائمة على مبدأ الإلتزام به، إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية صياغة وتطبيق إجراءات الفساد لضمان أن تحظى الإصلاحات بالقبول الشعبي، أيضا أعطاء أولوية لإنشاء محكمة دستورية وضمان إستقلال القضاء للقضاء على الفساد، فك العزلة عن المناطق النائية والقيام بمشاريع تنموية للنهوض بالإقتصاد الوطني.

قائمة المراجع.

بالغة العربية

أولا: كتب.

بشرى محمد الأمين، (2007)، الفساد والجريمة المنظمة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

كرعود أحمد، (2013)، تونس ثورة الحرية والركامة، مجموعة مؤلفين: الربيع العربي ثورات الخلاص من الإستبداد، دراسة حالات، ط1، الشبكة العربية لرداسة الديمقراطية، شرق الكتاب.

ثانيا: الدوريات والملتقيات.

مجلة محكمة

بركات خالد ياسر، (2006)، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه، مجلة النبأ، العدد 80.

الربيعي صاحب، (2014)، الفساد السياسي أسبابه ومكافحته، الحوار المتمدن.

حسين عادل سمر، (2014)، الساد الإداري أسبابه آثاره ةطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، مجلة النزاهة، العدد 7.

الخزرجي ليلى، (2011)، ظاهرة الفساد الآثار الإقتصادية... التداعيات الإجتامعية وإستراتيجيات مكافحته، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، مجلد 1، العدد 2.

داود رضا إبتهال، (د.س)، الفساد الإداري وآثاره السياسية والإقتصادية مع إشارة خاصة تجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية، العدد 48.

شرون حسينة، (د.س)، العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة، مجلة الإجتهاد القضائية، العدد 5.

صالحى عدنان، (2009)، الفساد وتهديد منظومة القيم الإنسانية، مجلة النور، العدد 1462.

وارث محمد، (2013)، الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دفاتر سياسية والقانون، العدد 8

ورقة عمل في مؤتمر

الجيوس محمد عبد الله، (2013)، الفساد: مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه، رؤية قرآنية من مؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، 6 -7، الرياض، مركز الدراسات والبحوث.

الورفلي أحمد، (2011)، مقاومة الفساد في تونس قبل 14 جانفي 2011 وبعده، مداخلة ألقيت في إطار ندوة علمية حول: المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطويرها في العالم العربي، فاس، المملكة المغربية، 19 -21 ديسمبر 2011.

ثالثا: المواقع الإلكترونية.

الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ديسمبر 2008.

http://www.undp-aciac.org/publications/finances/anticor/Corruption-and-Development-Primer-08a.pdf

الفساد قوة مزعزعة للإستقرار في تونس، العربية، مقالات، 14 نوفمبر 2017.

https://www.alarabiya.net

هيئة النزاهة، ماهية الفساد،

http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C994%5C18.pdf

بالغة الأجنبية.

Transparency International corraption perception ,Index 2008,2009,2010

Beatrice Hibou,La force de l'obeissance : Economie politique de la repression en Tunisie, Paris, la decouverte,2006 .

Corruption Perceptions in dex 2017 ,

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

Anti –Corruption Tool Kit ,2001,p195 ,

http://siteresources.worldbank.org/INTLAWJUSTINST/Resources/aclawissues.pdf